6 CP

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
联合国教育、科学及文化组织

Diversity of Cultural Expressions
Diversité des expressions culturelles
Diversidad de las expresiones culturales
Разнообразие форм культурного самовыражения
تنوع أشكال التعبير الثقافي
文化表现形式多样性

CE/17/6.CP/7
باريس، ٢٠١٧/٣/٢٤
الأصل: إنجليزي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز
تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية السادسة
باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٢
١٢-١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت: تقرير الأمانة عن أنشطتها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

تتضمن هذه الوثيقة تقرير اللجنة عن أنشطتها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

القرار المطلوب: الفقرة ٥١

١ – طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليهما فيما يلي بـ " مؤتمر الأطراف" و"الاتفاقية") من الأمانة في دورته العادية الثالثة أن توافيه بتقرير عن أنشطتها في كل دورة من دوراته.

٢ – وسيقوم مؤتمر الأطراف في هذه الدورة بدراسة تقرير الأمانة عن أنشطتها في الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧ والإحاطة علماً به. وعلى سبيل التذكير، فإن الغرض من تقرير الأمانة هو عرض النتائج التي حققتها والصعوبات التي واجهتها لدى تنفيذ خطة العمل التي حددها مؤتمر الأطراف في دورته السابقة.

٣ – واستناداً إلى خطط العمل التي أقرتها الهيئتان الرئاسيتان، وضعت الأمانة مؤشرات الأداء والأهداف الواردة في برنامج وميزانية المنظمة (الوثيقة م/٥)، وعلى وجه التحديد النتيجة المنشودة ٦ من محور العمل ٢ للبرنامج الرئيسي الرابع[١]. وتعرض الوثيقة ٣٨م/٥ خطة عمل الأمانة الرامية إلى تيسير التنفيذ الفعال للاتفاقية في الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧، ومن ذلك مثلاً:

- مساعدة الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية على اتخاذ قرارات فعالة من خلال تنظيم اجتماعات نظامية؛
- وتقييم طلبات الدعم الدولية ومتابعة تنفيذ المشروعات؛
- وتشجيع تبادل المعلومات والشفافية على الصعيد العالمي؛
- وتعزيز قدرات الأطراف، وبوجه خاص البادان النامية، على رسم السياسات وتحديد التدابير والبرامج التي لها تأثير مباشر في ابتكار أشكال متنوعة من التعبير الثقافي وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها.

ويرد في الملحق الأول جدولاً يرصد التقدم المحرز في الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧. ويقدم الملحق الثاني بعض البيانات الرئيسية بشأن تنظيم الاجتماعات النظامية. وتعرض الوثيقة الإعلامية DCE/17/6.CP/INF.5 نتائج الاستبيان الذي أُرسل إلى الأطراف لتقييم فعالية الأمانة في تنظيم تلك الاجتماعات. وتقدم وثيقة العمل DCE/17/6.CP/10 تقرير الأمانة عن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

٤ – ومنذ الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف، حدث تطوران هامان وضعا الاتفاقية وطريقة تقديم التقارير عن خطة العمل والنتائج المنشودة في سياق جديد، وهما استحداث إطار جديد لرصد تنفيذ الاتفاقية[٢] واعتماد الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (المشار إليها فيما يلي بعبارة "خطة عام ٢٠٣٠").

٥ – وعليه، يقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة وفقاً لإطار رصد تنفيذ الاتفاقية الذي يضم أربعة أهداف شاملة، وهي: دعم نظم الإدارة المستدامة في مجال الثقافة (الهدف ١)؛ وتحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة (الهدف ٢)؛ وإدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة

---

١ يمكن رصد التقدم المحرز على نحو منتظم عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (SISTER)، النموذجان رقم ١٣٣ ورقم ٢٦٩٦ للنتائج المنشودة في الوثيقة م/٥.

٢ نشر هذا الإطار في النسخة الأولى للتقرير العالمي المعنون "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية" (المشار إليه فيما يلي بعبارة "التقرير العالمي لعام ٢٠١٥") في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويشمل ٣٣ مؤشراً أساسياً و١٠٨ وسائل للتحقق.

(الهدف ٣)؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الهدف ٤). ويشجع هذا الإطار، كلما كان ذلك ممكناً وملائماً، تحقيق التآزر بين إعداد التقارير عن النتائج التي أحرزتها الأمانة، من خلال هذا التقرير، وعن النتائج التي أحرزتها الأطراف من خلال التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام. والغرض من ذلك هو الحصول في وقت لاحق على صورة أكثر اتساقاً عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين العالمي والوطني.

٦ – ويبين تقرير الأمانة أيضاً كيف يمكن أن تسهم خطة عملها في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها ذات الصلة، ولا سيما:

- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (هدف التنمية المستدامة ٤، الغاية ٤–٤)؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (هدف التنمية المستدامة ٥، الغاية ٥–جـ)؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (هدف التنمية المستدامة ٨، الغايتان ٨–٣ و٨–أ)؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (هدف التنمية المستدامة ١٠، الغاية ١٠–أ)؛
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (هدف التنمية المستدامة ١٦، الغايتان ١٦–٧ و١٦–١٠)؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة ١٧، الغاية ١٧–١٩).

٧ – ويقدم الجدول الوارد في الملحق الثالث مزيداً من التوضيح بشأن هذا العمل من خلال تحديد طرائق التدخل مثل:

- تزويد البلدان بالخبرة من خلال الدعم التقني الذي يقدم لها (الدعم غير المالي)؛
- تقديم الدعم المالي المباشر عن طريق الصندوق الدولي للتنوع الثقافي الذي يستثمر في المشروعات الرامية إلى تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية في البلدان النامية؛
- جمع المعلومات والبيانات للدلالة على أن تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً – دعم نظم الإدارة المستدامة في مجال الثقافة (الهدف ١)

٨ – تحدد الاتفاقية نظام الإدارة في مجال الثقافة على أنه نظام يلبي مطالب الناس واحتياجاتهم وتتسم فيه عمليات صنع القرار *بالشفافية*؛ وهو نظام *تشاركي* لأنه يُشرك المجتمع المدني في رسم السياسات وتنفيذها؛ و*مستنير* لأنه يقوم على جمع الأدلة بانتظام لدعم اتخاذ القرارات الخاصة برسم السياسات. ويتعين تنفيذ سياسات وتدابير ثقافية طبقاً لما تنص عليه المواد ٥ و٦ و٧ و١١ من الاتفاقية لتحقيق هذا الهدف وتوفير الأدلة اللازمة بالتالي لرصد تحقيق هدف التنمية المستدامة ١٦، والغاية ١٦-٧ المتمثلة في "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات".

٩ – ويخلص التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ إلى أنه تمّ اعتماد استراتيجيات جديدة في مجال السياسات الثقافية لتعزيز سلسلة القيمة – أي سلسلة النشاطات التي تسهم في قيمة المنتج – المتمثلة في إبداع السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها. إلا أن التقرير يشير أيضاً إلى عدم وجود آليات كافية للتقييم والرصد، مما يجعل تحديد كيفية تحقيق الشفافية في صنع القرار أمراً عسيراً. ويبين عدم تطور دور "الرقابة الثقافية" الذي يضطلع به المجتمع المدني إلى المستوى المطلوب، وانعدام أو هشاشة المنصات التي تتيح الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني. ويلقي التقرير أخيراً الضوء على نقص الموارد الموثوقة للمعلومات والبيانات التي يمكن الاسترشاد بها في صنع القرار.

١٠– ولذلك، فإن الاستراتيجية العالمية لتنمية القدرات، التي اعتمدتها الهيئتان الرئاسيتان، تحدد نهجاً لدعم الأطراف، يعرف بأنه العملية التي يمكن من خلالها للأفراد والمنظمات والمجتمعات الحصول على إمكانيات تحديد وتحقيق أهداف التنمية الخاصة بهم مع مرور الوقت وتعزيز هذه الإمكانيات والحفاظ عليها. وإن الهدف على المدى الطويل هو إحداث تحولات إيجابية في نظم الإدارة يمكن للقطاع الثقافي والإبداعي أن يستفيد منها. ولتحقيق ذلك، تسعى الأمانة إلى *إسداء المشورة بشأن السياسات ودعم رسم السياسات القائمة على الأدلة*.

١١– وقد أعدت الأمانة مواد تدريبية يستخدمها الميسّرون على المستوى الوطني أو الإقليمي بغية تنفيذ البرنامج العالمي لتنمية القدرات وهي: فهم الاتفاقية (الوحدة ١)؛ ورسم السياسات وتطبيقها (الوحدة ٢)؛ والقيام بالرصد وتقديم التقارير الدورية (الوحدة ٣)؛ وتصميم مشروعات لفائدة الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وتقييمها وتنفيذها (الوحدة ٤). وجرى دعم هذا العمل جزئياً من خلال مشروع المساعدة التقنية الذي تموله اليونسكو/الاتحاد الأوروبي والحكومة الإسبانية. واختُبرت هذه الوحدات في حلقات عمل مختلفة في شتى أنحاء العالم ويجري حالياً تكييفها/تنقيحها/استيفاؤها استناداً إلى الخبرات المكتسبة والظروف المتغيرة. وقامت الأمانة أيضاً بتوسيع مرفق الخبراء المعني بالاتفاقيات لتحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين وتوسيع مجالات الخبرة، ووضعته تحت تصرف الأطراف التي تحتاج المساعدة. ويعتبر أعضاء مرفق الخبراء شركاء رئيسيين في برنامج الاتفاقية العالمي لتنمية القدرات، وقد اضطلعوا فيه بدور متزايد الأهمية.

١٢- وتمكنت الأمانة من تحقيق معظم أنشطتها الرامية إلى تنمية القدرات من أجل دعم نظم الإدارة المستنيرة والشفافة والتشاركية في مجال الثقافة، في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، بفضل الموارد الخارجة عن الميزانية التي قدمتها السويد والدنمارك وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي.

الأنشطة المضطلع بها لتنمية القدرات على المستوى القطري

١٣- قدمت **حكومة السويد** الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع "تعزيز الحريات الأساسية عن طريق تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي". ويتمثل أحد أهداف هذا المشروع في العمل، من خلال مبادرات على المستوى الوطني، على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للجهات الفاعلة على مستوى الحكومة والمجتمع المدني من أجل استعراض ورصد السياسات والتدابير التي تعزز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ولا سيما من خلال إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام، وتحديد التحديات من أجل وضع السياسات في المستقبل. ولهذا الغرض، قُدمت مساعدة تقنية في إطار هذا المشروع إلى ١٢ بلداً وهي: إثيوبيا وإندونيسيا وبوركينا فاسو وتونس ورواندا وزيمبابوي والسنغال وفيتنام وكامبوديا وكوبا وكولومبيا والمغرب. وأتاحت الأنشطة التي نفذت حتى الآن تعزيز مستوى الوعي العام بشأن الاتفاقية ومبادئها التوجيهية، مما ساعد بوجه خاص على وضع برامج وآليات لإقامة حوار شامل بشأن السياسات بين الجهات الفاعلة على مستوى الحكومة والمجتمع المدني، وإجراء مناقشات عامة منتظمة في مجالات الحريات الأساسية والسياسات الثقافية والتعاون الدولي والمعاملة التفضيلية وتنوع وسائل الإعلام والمساوات بين الجنسين. ومكّن المشروع أيضاً مختلف الجهات الفاعلة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني من قطاع الثقافة والمهنيون العاملون في وسائل الإعلام، من المشاركة في الأفرقة الوطنية المكلفة بإعداد التقارير الدورية، والإعراب عن أراء ومصالح مختلفة. ولم يؤكد المشروع أن التقارير الدورية هي أداة استراتيجية لرسم سياسات تشاركية وشفافة ومستنيرة فحسب، بل بيّن أيضاً أنها فرصة للوقوف على الوضع الراهن في القطاعات الإبداعية ووضع مؤشرات مرجعية وتحديد المجالات ذات الأولوية للأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل وتبادل الممارسات المبتكرة في مجال رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أنتجت الأمانة شريط فيديو يتضمن شهادات الجهات المعنية في البلدان المستفيدة الاثنتي عشرة، ويبين أثر المشروعات والتحديات التي ووجهت، وهو متاح على موقع يوتيوب[٣].

١٤- ويتناول العنصر الثاني للمشروع تقييم ورصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي. ويعدّ التقرير العالمي الأول "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية"[٤] (المشار إليه فيما يلي بعبارة "التقرير العالمي لعام ٢٠١٥") الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بداية عملية وضع مؤشرات جديدة لدعم رسم السياسات القائمة على الأدلة بغية الإسهام في إقامة نظم إدارة مستنيرة في مجال الثقافة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بثلاثة مجالات رئيسية، تتسم بالأولوية بالنسبة إلى الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية وهي: السياسات الثقافية التي تدعم المراحل المختلفة لسلسلة القيمة؛ ووسائل الإعلام العامة؛ والمسائل الرقمية. وتمّ وضع المؤشرات الأساسية ووسائل التحقق المرتبطة

---

٣ يمكن الاطلاع على شريط الفيديو على العنوان الإلكتروني التالي: https://www.youtube.com/watch?v=-5Y56aj-CDE.

٤ يمكن الاطلاع على التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ على العنوان الإلكتروني التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002430/243029a.pdf

بها لكل من المجالات الثلاثة. ومن المزمع إصدار النسخة الثانية للتقرير العالمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إبان الدورة العادية الحادية عشرة للجنة الدولية الحكومية. وقد تلقت الأمانة تعليقات هامة من مختلف أعضاء مرفق الخبراء وصانعي القرار عن طرق استخدام إطار الرصد الوارد في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ حالياً على المستوى القطري للمساعدة على تصميم أو رصد السياسات الثقافية والاسترشاد به في تنظيم المناقشات العامة وإعداد الدراسات الجامعية أو وضع أدوات وأنشطة جديدة للقيام بالرصد. وهذا ما حدث مثلاً في الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وألمانيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وصربيا والصين وكندا (كيبيك) والمغرب والهند. فعلى سبيل المثال، استهلت مؤسسة المورد الثقافي، وهي مؤسسة إقليمية غير ربحية معروفة تسعى إلى دعم الإبداع الفني في العالم العربي وإلى تشجيع التبادل الثقافي داخل المنطقة العربية ومع بلدان العالم النامي، أول برنامج ماجستير إقليمي بشأن الإدارة في مجال الثقافة والسياسات الثقافية في المنطقة العربية بالاشتراك مع جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء (المغرب) وجامعة هيلدسهايم (ألمانيا). وفي هذا السياق، يُستخدم التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ لتنظيم دورات في مجال الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الثقافية. وفضلاً عن ذلك، أصبح التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ يمثل حالياً مادة مرجعية رئيسية لمبادرات بناء القدرات التي تتخذها المجموعة العربية والمجموعات الوطنية المعنية بالسياسات الثقافية (مصر والمغرب والجزائر وفلسطين والأردن وسورية ولبنان وموريتانيا واليمن والعراق وتونس) التي أنشأتها مؤسسة المورد الثقافي. ونظمت الأمانة أيضاً، بالتعاون مع المكاتب الميدانية والشركاء المحليين، العديد من المناقشات العامة في شتى أنحاء العالم مع السلطات العمومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن استنتاجات التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ (انظر قائمة الفعاليات في الوثيقة CE/17/6.CP/9)، مما ساعد على دراسة كيفية التمكن من إعادة رسم السياسات الثقافية نتيجة للجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية.

١٥- ونفذت الأمانة، بفضل دعم مالي من **المركز الدنماركي للثقافة والتنمية** وبالتعاون مع مكتب اليونسكو في إسلام أباد، مشروعاً للتعريف بالاتفاقية وبأهمية وضع سياسات تتعلق بالقطاع الإبداعي في باكستان (٢٠١٥-٢٠١٦). واستهدف هذا المشروع المعنون *"تعزيز الحق في الفنون والثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"*، تمكين الجهات الفاعلة على مستوى الحكومة والمجتمع المدني من المشاركة في عمليات رسم السياسات التشاركية لتلبية احتياجات أصحاب المشروعات الإبداعية ومساعدتهم على التغلب على التحديات التي تواجههم. وقد ساعد هذا المشروع الحكومة الباكستانية على تنظيم مشاورات على المستوى القطري مع مختلف الجهات المعنية واتخاذ تدابير ملموسة للتصديق على الاتفاقية. وتمكنت الحكومة أيضاً من استهلال عمليات رسم السياسات الثقافية على الصعيدين الاتحادي والأقاليمي.

١٦- ومكّن **الصندوق الاستئماني الكوري** الأمانة من تنفيذ مشروعات في أوزبكستان وأوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وفيتنام ومنغوليا. وترمي هذه المشروعات إلى تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية في تلك البلدان من خلال الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات وتوعية الجهات المعنية المختلفة بمساهمة الثقافة في تحقيق

التنمية المستدامة. ودعمت الحكومة الكورية تصميم وتنفيذ هذه الأنشطة بإعارة أخصائي برامج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى أمانة الاتفاقية، ممول من الصندوق الاستئماني الكوري الخاص بدعم تطوير الصناعات الإبداعية في آسيا وأفريقيا.

١٧- ولا تزال الأمانة تتلقى طلبات جديدة للحصول على المساعدة التقنية. وتسعى الأمانة إلى الاستجابة لتلك الطلبات في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة، مع مراعاة الأولويات العامة لليونسكو، ولا سيما أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية[٥]. وقد قامت على سبيل المثال بما يلي:

- أيدت الأمانة في آب/أغسطس ٢٠١٦ بعثة لمساعدة وزارة التعليم والرياضة والثقافة في *حكومة ساموا* بغية استعراض مشروعها الخاص بالسياسة الثقافية بناءً على المبادئ التوجيهية والأهداف التي حددتها الاتفاقية. واستهدف الاستعراض وضع الأحكام المناسبة وإدراجها في سياسة ثقافية ترمي إلى تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية. وتمخضت عن ذلك سياسة وطنية جديدة في مجال الثقافة (٢٠١٧-٢٠٢٦) قُدمت إلى رئيس الوزراء، تحتل فيها الاتفاقية مكانة بارزة لا على مستوى أهداف السياسة ونتائجها ذات الأولوية فحسب، بل أيضاً في خارطة الطريق التي تحدد مجالات العمل والأنشطة القصيرة والطويلة الأجل الرامية إلى تطوير الصناعات الثقافية في ساموا.

- ودعمت الأمانة في شباط/فبراير ٢٠١٧ بعثة لعضو من أعضاء مرفق الخبراء لمساعدة *حكومة موريشيوس* على إعداد نص تشريعي جديد بشأن أوضاع الفنان. واسند تنظيم هذا النشاط إلى فريق عمل جديد يعمل تحت إشراف وزارة الفنون والثقافة، وشاركت فيه المؤسسات المعنية والفنانون والمهنيون العاملون في مجال الثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عمل جديد مستعرض ومشترك بين الوزارات – يشمل وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والمالية – من أجل ضمان التماسك والتعاون فيما بين الوزارات. وتندرج هذه المبادرة في إطار متابعة تنفيذ برنامج المساعدة التقنية الذي نفذته اليونسكو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بدعم من الاتحاد الأوروبي من أجل المساعدة على رسم سياسة جديدة بشأن الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة وتمهيداً لاعتماد ورقة بيضاء بعنوان *رؤية موريشيوس الإبداعية لعام ٢٠١٥* . ومن المزمع إيفاد بعثة ثانية لدعم اقتراحات جميع الجهات المعنية والمساعدة على وضع القانون الجديد الخاص بأوضاع الفنانين.

- ونُظمت كذلك بعثة عن طريق مكتب اليونسكو في نيروبي، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من أجل دعم جيبوتي في جهودها الرامية إلى وضع سياسات ثقافية تتماشى مع إطار السياسات الاستراتيجية "رؤية جيبوتي لعام ٢٠٣٥" وتعزيز آليات تقديم تقاريرها الدورية. وإثر ذلك، نُظمت حلقة عمل وطنية بشأن ظروف الفنان الاجتماعية والاقتصادية (٢٨ و٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، بمناسبة اليوم الوطني لفناني جيبوتي، مما أفضى إلى عرض خطة العمل على رئيس الجمهورية إسماعيل عمر جيله.

---

٥ انظر خطة عمل اليونسكو من أجل والدول الجزرية الصغيرة النامية ٢٠١٦-٢٠٢١.

تقييم الأثر

١٨- انتهى تمويل **الاتحاد الأوروبي** لمشروع مرفق الخبراء الرامي إلى "تعزيز نظم الإدارة في مجال الثقافة في البلدان النامية" في حزيران/يونيو ٢٠١٥. وتكلل المشروع بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن "إدراج الثقافة في برامج التنمية في إطار المشروع المشترك بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي الخاص بمرفق الخبراء: الفرص والتحديات المتعلقة بتنوع أشكال التعبير الثقافي"، في متحف الفنون الجميلة ببروكسل في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥، بحضور المديرة العامة لليونسكو والسيد نيفين ميمكا المفوض الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية. وشارك عدد كبير من الأطراف المعنية والمستفيدين والخبراء في هذا المؤتمر الذي أتاح الفرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والتأكيد على مدى تأثير بعثات المساعدة التقنية التي أجريت في ١٣ بلداً نامياً على السياسات (٢٠١٠-٢٠١٥). ويلاحظ استمرار الآثار الإيجابية على السياسات حتى بعد انتهاء المشروع بصفة رسمية. وعلى سبيل المثال، سجلت إنجازات هامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إذ وقع رئيس وزراء فيتنام على استراتيجية تنمية الصناعات الإبداعية حتى عام ٢٠٢٠. واعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب الإعلان الأول بشأن السياسات الثقافية، مشروع قانون بشأن الثقافة والفنون وأحالته إلى البرلمان للنظر فيه واعتماده.

١٩- واستناداً إلى الدروس المستفادة من بعثات المساعدة التقنية التي نفذت طوال فترة المشروع المشترك بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي، استكملت الأمانة بدعم من مرفق الخبراء الدليل المنهجي للمساعدة التقنية في مجال رسم السياسات. ويعرض هذا الدليل المفاهيم والمبادئ والنهوج الأساسية التي تستند إليها مبادرات المساعدة التقنية التي تقدم "عند الطلب". وإن هذا الدليل، المتاح على الإنترنت باللغتين الإنجليزية والفرنسية، يؤكد مجدداً دور المساعدة التقنية في تعزيز نظم الإدارة الفعالة والشفافة والمستنيرة في مجال الثقافة من خلال إجراء التحليل المناسب واعتماد الخيارات المنهجية وتخطيط عمليات التدخل.

أنشطة التوعية

٢٠- واضطلعت الأمانة بالاشتراك مع المكاتب الميدانية، بعدد من الأنشطة الرامية إلى التعريف بالاتفاقية وبهدفها الرامي إلى دعم نظم الإدارة المستدامة في مجال الثقافة، وتشمل تلك الأنشطة ما يلي:

- شاركت الأمانة، مع مكتب *اليونسكو في آبيا*، في اجتماع وزراء الثقافة الثالث لمنطقة المحيط الهادي (٢٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، في غوام). وكان الغرض من الاجتماع استعراض منتصف مدة تنفيذ الاستراتيجية الثقافية الإقليمية لجماعة المحيط الهادي: الاستثمار في ثقافات المحيط الهادي (٢٠١٠-٢٠٢٠). وقد أُعدت الاستراتيجية بغية وضع معايير لرسم سياسات ترمي إلى تعزيز قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية في بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادي تمشياً مع الاتفاقية. وتعهد الإعلان الوزاري، الذي اعتمد في هذه المناسبة، "بدعم تنمية الصناعات الثقافية في المنطقة من خلال تعزيز التمويل ودعم شركاء التنمية". وأعربت توفالو وتونغا وجزر سليمان وفيجي في نهاية اجتماع الوزراء عن رغبتها في التصديق على الاتفاقية في المستقبل القريب؛

- ودعمت الأمانة، مع مكتب *اليونسكو في نيودلهي*، تنظيم حلقة عمل الجهات الفاعلة المتعددة في غوا بالهند (٢٠-٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦)، من أجل استكشاف بيئة السياسات الخاصة بالصناعات الإبداعية في المنطقة، وصياغة توصيات كي تنظر فيها حكومة غوا. وجمعت هذه الورشة ممثلين عن مديرية الفنون والثقافة والمهنيين العاملين في مجال الثقافة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات الفنون البصرية والموسيقى والسينما والنشر، وتناولت على وجه الخصوص قضايا تتعلق بمساهمة الصناعات الإبداعية في الاقتصاد المحلي. وتمثل حلقة العمل هذه نموذجاً ينبغي تعميمه في مناطق أخرى من الهند، في انتظار تعبئة موارد خارجة عن الميزانية؛

- ونظمت الأمانة، مع مكتب *اليونسكو في كينغستون*، حلقة عمل إقليمية لبلدان الكاريبي الناطقة بالإنجليزية (٢٧-٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٦، بريدجتاون، بربادوس) بشأن رسم السياسات ورصدها، جمعت ممثلي القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، المعنيين بقطاع الاقتصاد الإبداعي. ونظمت حلقة العمل هذه أيضاً للمساعدة في إعداد تقارير دورية خاصة بتلك المنطقة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فضلاً عن إعداد مشروعات يقترح تمويلها عن طريق الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

٢١- ولتشجيع التفكير في التحول العميق الذي يشهده قطاع الثقافة في العصر الرقمي، وهو إحدى أولويات الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية، اشتركت الأمانة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ مع الجهات التالية:

- **وزارة التعليم والثقافة** الفنلندية و**مؤسسة Hanasaari** لتنظيم فعالية جانبية بعنوان "إعادة رسم السياسات الثقافية لتحقيق التنمية" خلال المؤتمر العالمي لحرية الصحافة الذي عقد في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦ في هلسنكي (فنلندا). ونُظمت هذه الفعالية أيضاً بدعم من المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي (الرئاسة الفنلندية ٢٠١٦)، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ومجلس الفنون السويدي. وجمعت الفعالية المديرة العامة لليونسكو ووزراء الثقافة في بلدان الشمال من آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. وتمخض عن هذه الفعالية الرفيعة المستوى الأولى من نوعها اعتماد إعلان وزاري مشترك بشأن "تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والحرية الفنية في العصر الرقمي" تعهد فيه الوزراء بدعم وتعزيز أنشطة الرصد العالمية التي تضطلع بها اليونسكو في مجالات الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين ومشاركة المجتمع المدني والمسائل الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الأمانة في اليوم نفسه جلسة نقاش بشأن "تعزيز الحرية الفنية في العصر الرقمي"، جمعت فنانين من مختلف القطاعات الإبداعية (الفنون الإعلامية والتأليف والسينما)، مما ساعد على وضع مسائل الإبداع ومشاركة المجتمع المدني في سياق البيئة الرقمية الجديدة للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة؛

- **اللجنة النمساوية لليونسكو والمستشارية الاتحادية** (شعبة الفن والثقافة)، بالتعاون مع منظمة *Österreichische Kulturdokumentation*، لتنظيم نقاش عام في فيينا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تناول ثلاثة مجالات للسياسات يغطيها التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ وهي: الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين، والبيئة الرقمية الجديدة؛

- **جمهورية كوريا** لتنظيم مؤتمر عن الإبداع الرقمي في مقر اليونسكو، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، من أجل استكشاف آفاق جديدة للصناعات الإبداعية ذات الصلة بالفنون والعلوم. واقترن هذا المؤتمر بمعرض فني نظم أيضاً في المقر في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لأعمال الفنانين الإعلاميين الكوريين بيونغ سام جيون وهان هو؛

- **المنظمة الدولية للفرنكوفونية** لتنظيم حلقات نقاش بشأن الإبداع والقضايا الرقمية والتنمية خلال الدورة العادية العاشرة للجنة الدولية الحكومية، ومعرض فني لقطعة إعلامية رقمية لفنانين من منظمة الفنون الإعلامية كير ثيوسان (داكار، السنغال)، التي تلقت تمويل من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في عام ٢٠١٠.[٦]

ثانياً – تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة (الهدف ٢)

٢٢- إن تيسير الانتفاع المنصف والانفتاح والتوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية، فضلاً عن حرية تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في بلدان الجنوب هو أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية طبقاً للمادتين ١٦ و٢١ من الاتفاقية. ويقصد بتدابير المعاملة التفضيلية التدابير التي تشجع تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في بلدان الجنوب وتيسر وصول المنتجات والخدمات الثقافية إلى السوق من خلال اعتماد سياسات وبرامج مختلفة وإبرام اتفاقات دولية محددة للتعاون والمبادلات التجارية.

٢٣- ويدعم تنفيذ الهدف ٢ هدف التنمية المستدامة ٨ (الغاية ٨-أ) المتمثل في "زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، وهدف التنمية المستدامة ١٠ (الغاية ١٠-أ) "تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً".

٢٤- ويحدد التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ عدداً من الأهداف التي ينبغي تحقيقها وهي: تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية؛ وتيسير تنقل المهنيين العاملين في مجال الإبداع والفنانين؛ والاعتراف بخصوصية السلع والخدمات الثقافية في الأطر والاتفاقات التجارية الجديدة. غير أن التقرير يبين أنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه على الصعيد العالمي قبل أن يتحقق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية. ويبرز أيضاً أن القيود المفروضة على سفر المهنيين العاملين في مجال الثقافة والفنانين في بلدان الجنوب أكبر بكثير من القيود المفروضة على المهنيين العاملين في مجال الثقافة في بلدان الشمال، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى جماهير وأسواق جديدة والانتفاع بفرص التعاون المحتملة. وأخيراً، يبين التقرير

---

٦ يمكن الاطلاع على شريط الفيديو الخاص بالعمل الفني على العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=ubxgz62u9s4

أن الاتفاقية كان لها أثر إيجابي في تنفيذ أطر واتفاقات تجارية جديدة في السنوات العشر الماضية، ولا سيما بفضل بروتوكولات التعاون الثقافي الملحقة بالاتفاقات التجارية التي تعترف بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية.

٢٥- ولقد قدم التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ أمثلة عن السياسات والتدابير الناجعة لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن المؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز في دعم رسم السياسات القائمة على الأدلة بشأن مجالات الرصد الثلاثة التالية: تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة؛ وتداول السلع والخدمات الثقافية؛ والمعاهدات والاتفاقات. ومن المتوقع أن تكون هذه المؤشرات ووسائل التحقق المرتبطة بها مصدر إلهام وتوجيه بالنسبة إلى صانعي السياسات والجهات المعنية. وينبغي على وجه التحديد قراءة النتائج المستخلصة من التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ بالاقتران مع الدراسة الكاملة التي أعدها معهد اليونسكو للإحصاء والمعنونة "عولمة التجارة الثقافية: تحول في الاستهلاك". وتتناول هذه الدراسة، التي استند إليها التقرير العالمي لعام ٢٠١٥، الجوانب الرئيسية لعولمة المبادلات الثقافية، بما في ذلك الاتجاهات فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات الثقافية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣. وتواصل الأمانة العمل بالاشتراك مع معهد اليونسكو للإحصاء لجمع وتحليل البيانات بشأن المبادلات الثقافية لإعداد طبعة التقرير العالمي لعام ٢٠١٧.

٢٦- وتستند الأمانة في سعيها لتلبية الطلبات المتزايدة في مجال تنمية القدرات والتوجيه على صعيد السياسات في هذا المجال، إلى قرار المجلس التنفيذي ١٩٧م ت/١١ الخاص بإعادة توجيه برنامج مِنَح اليونسكو-آشبرغ للفنانين عن طريق وضع برنامج جديد خاص بالفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة. ويرمي هذا البرنامج الجديد إلى تعزيز القدرات على تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية وتشجيع زيادة أنشطة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من خلال شبكة المدن المبدعة.

٢٧- وشرعت الأمانة، بالتشاور مع خبراء دوليين بمن فيهم الأستاذ كيث نيرس، الباحث في معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جزر الهند الغربية (بربادوس)، في تحسين استراتيجية تنفيذ البرنامج باعتماد نهج يضم محاور العمل الثلاثة التالية:

- إنتاج أدوات ومواد تدريبية لبناء القدرات عملاً بالقرارين 9.IGC 8 و5.CP 11 اللذين يطلبان من الأمانة أن تقوم في إطار استراتيجيتها الشاملة لبناء القدرات بإعداد وحدات تدريبية لتنفيذ المادتين ١٦ و٢١؛
- إجراء البحوث وتحليل البيانات والقيام بالرصد؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلب المشورة بشأن السياسات.

ويمكن رصد أوجه التقدم المحرزة باستخدام النموذج رقم ١٢٦٤٤لنظام.SISTER ومن المزمع عقد اجتماع للخبراء في ٢٢-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٧ في مونتريال بكندا بالتعاون مع كرسي اليونسكو الجامعي الجديد لتنوع أشكال التعبير الثقافي (جامعة لافال، كيبيك، بكندا) الذي استُهل رسمياً في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسيتيح هذا الاجتماع، على وجه

الخصوص، مناقشة تصميم وحدة تدريبية جديدة بشأن المعاملة التفضيلية ومضمونها؛ والمنهجية والبنية العامة لدراسات التأثير فيما يخص ثلاثة اتفاقات تجارية جديدة؛ وطرائق تقديم المساعدة التقنية في المستقبل.

٢٨- وتواصل الأمانة تطوير واستيفاء قاعدة بياناتها المتاحة على الإنترنت، التي تدعو من خلالها الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى تبادل الخبرات والممارسات بشأن المسائل المتعلقة بالمعاملة التفضيلية والتنسيق والتشاور على الصعيد الدولي، وذلك بتقديم الوثائق والمعلومات ذات الصلة بالموضوع بصورة منتظمة. وستسعى الأمانة إلى تحسين قاعدة البيانات هذه من أجل ضمان الرصد المنتظم لتنفيذ المادتين ١٦ و٢١ من الاتفاقية. وفي هذا السياق، أجرت فيرونيك غيفريمونت (أستاذة كلية الحقوق بجامعة لافال في كيبيك بكندا) دراسة عن تنفيذ الاتفاقية شملت ٥١ اتفاقاً تجارياً ثنائياً وإقليمياً أبرم منذ عام ٢٠٠٥، قُدمت كوثيقة إعلامية خلال الدورة العادية العاشرة للجنة (DCE/16/10.IGC/INF.3). وإن هذه الدراسة التي تغطي عدداً كبيراً من الاتفاقات المبرمة بين الدول من جميع القارات، ومعظمها أطراف في الاتفاقية، تصف نماذج متنوعة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية، وتتناول خمسة مواضيع عامة وهي: الإشارة صراحة إلى الاتفاقية؛ والتعامل مع السلع والخدمات الثقافية؛ والأحكام الخاصة بالمعاملة التفضيلية في مجال الثقافة؛ وحالة التجارة الإلكترونية؛ وغير ذلك من الأحكام ذات الصلة بالثقافة. وسيجري استيفاء هذه الدراسة باستمرار في المستقبل، بالتعاون مع فريق البحث التابع لكرسي اليونسكو الجامعي لتنوع أشكال التعبير الثقافي (جامعة لافال، كيبيك، كندا).

ثالثاً – إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة (الهدف ٣)

٢٩- التزم الأطراف في الاتفاقية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت خطة عام ٢٠٣٠ بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣٠- ويعتبر إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية. وتدعو المادتان ١٣ و١٤ من الاتفاقية، والمبادئ التوجيهية التنفيذية الواردة فيهما، الأطراف صراحة إلى إدراج الثقافة في سياساتها وبرامجها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الدولية، وفي خططها الإنمائية الوطنية. وعلى وجه التحديد، تدعو المادتان الأطراف إلى دعم التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر عن طريق تعزيز القطاعات الثقافية في البلدان النامية. وينبغي لتحقيق ذلك تنفيذ برامج لتنمية القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما تدعو الاتفاقية المجتمع الدولي إلى المشاركة في الأشكال الجديدة للشراكة مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف في مجال التعاون الإنمائي. وتشدد الاتفاقية على أهمية توافر البيانات المصنفة والموثوقة والحديثة لتقييم التقدم المحرز والاستعانة بها في عملية اتخاذ القرارات الشفافة والمستنيرة.

٣١- ويستهدف تنفيذ الهدف ٣ دعم أهداف التنمية المستدامة ٤ (الغاية ٤-٤) و٨ (الغاية ٨-٣) و١١ (الغاية ١١-٣) و١٧ (الغاية ١٧-١٩) من خلال ما يلي:

- زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة (هدف التنمية المستدامة ٤، الغاية ٤-٤)؛

- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم مباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار (هدف التنمية المستدامة ٨، الغاية ٨-٣)؛

- وضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية (هدف التنمية المستدامة ١٧، الغاية ١٧-١٩).

٣٢- ويقترح التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ مجموعة من التدابير الاستراتيجية التي يتعين اتخاذها وهي: إدراج الثقافة في خطط التنمية الوطنية اعتماداً على مبادئ الإنصاف في توزيع الموارد الثقافية؛ وإدراج الثقافة كعنصر استراتيجي في الأطر الإنمائية الدولية لدعم ظهور قطاعات إبداعية دينامية في البلدان النامية؛ وتعزيز المساعدة التقنية والمالية بغية تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية ودعم الإبداع في البلدان النامية. وتبرز النتائج الرئيسية للتقرير أن الثقافة تدرج على نحو متزايد في خطط التنمية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل بهدف تحقيق نتائج اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. ويشير التقرير أيضاً إلى وضع برامج المساعدة الإنمائية الدولية ذات الصلة تحديداً بالصناعات الثقافية والإبداعية، وإعداد استراتيجيات خاصة بكل قطاع. غير أن التقرير يؤكد أيضاً أن المساهمات المالية في مجال الثقافة قد انخفضت: فقبل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، كان يخصص للثقافة ١٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد شهدت تلك المساعدة انخفاضاً مستمراً منذ ذلك الحين (لتبلغ ٠,٣٪ في عام ٢٠١٣). وفي ضوء هذه الخلفية، يقدم التقرير العالمي سلسلة من المؤشرات الأساسية لرصد التقدم المحرز والتغيير في مستوى إدراج الثقافة في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة، فضلاً عن البرامج الدولية للتنمية المستدامة.

٣٣- وجمعت الأمانة أدلة من التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات ومن برنامج المساعدة التقنية تظهر تغيراً كبيراً في طريقة إعداد السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها. وتعد "استراتيجية العلاقات الثقافية الدولية"[٧] الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦، مثالاً لأفضل الممارسات في هذا الصدد. وتؤكد هذه الوثيقة الهامة بشأن السياسات أن الاتفاقية، التي صدق عليها حتى الآن ١٤٥ طرفاً، بما فيها الاتحاد الأوروبي، تتيح إطاراً رئيسياً للسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا تزال تمثل حجر الأساس في علاقات الاتحاد الأوروبي الدولية وسياساته في مجال التعاون الإنمائي. ومن الأمثلة الأخرى لذلك، النتيجة التي خلص إليها الحوار الدولي الحكومي، الذي عقد أثناء الاجتماع السابع لوزراء الثقافة في آسيا وأوروبا (٢٤-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٦، غوانغجو، جمهورية كوريا)، والتي ركزت على الإمكانيات

[٧] تشدد الاستراتيجية مجدداً على أهمية ديباجة الاتفاقية، التي تؤكد ضرورة إدماج الثقافة كعنصر استراتيجي في السياسات الإنمائية الوطنية والدولية وفي جهود التعاون الإنمائي الدولي، وتدعو الاتحاد الأوروبي إلى "المضي قدماً في التصديق على اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ وتنفيذها من خلال تعميق الحوار بشأن السياسات مع البلدان الشريكة وتعزيز نظم الإدارة ". وعلاوة على ذلك، تؤكد هذه الاستراتيجية أن "الاتحاد الأوروبي، بوصفه طرفاً في اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ملزم بتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باعتبار ذلك جزءاً من علاقاته الثقافية الدولية". وهذا يعكس ويعزز القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والديمقراطية وحرية التعبير وسيادة القانون، والتنوع الثقافي واللغوي".

التي يمكن أن تتيحها الصناعات الإبداعية والثقافية لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل إن هي أُدرجت في خطط التنمية واستراتيجيات التعاون. وأخيراً، نظمت منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع الميثاق الثقافي الأيبيري الأمريكي، عدة فعاليات رفيعة المستوى مع ممثلي الحكومات الأيبيرية الأمريكية ووزراء الثقافة والخبراء في مونتيفيديو، أوروغواي. وأدت هذه الفعاليات إلى اعتماد "إعلان مونتيفيديو" في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي يؤكد من جديد أهمية اتفاقية عام ٢٠٠٥ بوصفها أداة لرسم سياسات التعاون الإقليمي، تعمل على تعزيز الإبداع والتنمية المستدامة وإتاحة الوصول إلى مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الثقافية.

رابعاً – تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الهدف ٤)

٣٤- إن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال التعبير والإعلام والاتصال هو شرط مسبق لابتكار أشكال التعبير الثقافي المتنوعة وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها. وتندرج تلك العناصر ضمن المبادئ التوجيهية الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية وفي توصية عام ١٩٨٠ بشأن أوضاع الفنان. وثمة أخطار تتعرض لها هذه المبادئ التوجيهية، ولا سيما فيما يخص الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة الذين يعيشون في أوضاع النزاع[٨]، وتهدد الحرية الفنية، وتنوع أشكال التعبير الثقافي في تلك المناطق وفي جميع أنحاء العالم، كما تهدد رفاهية الفرد ونوعية الحياة.

٣٥- وعملاً بهذه المبادئ التوجيهية، يتضمن إطار رصد الاتفاقية هدفاً محدداً بشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يشمل مجالات رصد الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تنفيذ سياسات وتدابير تتفق مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية، ولا سيما المواد ٢-١ و٥ و٧.

٣٦- ويدعم تنفيذ هذا الهدف أيضاً هدف التنمية المستدامة ٥ (الغاية ٥-جـ) بشأن اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات، وهدف التنمية المستدامة ١٦ (الغاية ١٦-١٠) بشأن كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

٣٧- ويحدد التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ هدفين أساسيين وهما: **تعزيز الحرية الفنية** بوصفها إحدى دعائم حرية التعبير الأساسية؛ و**تحقيق المساواة بين الجنسين** باعتبارها حجر الأساس لحقوق الإنسان، ومساندة المرأة كمبدعة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية. ومع ذلك، يبين التقرير العالمي أن حقوق الفنانين في التعبير عن أنفسهم بحرية مهددة بصورة متزايدة في كل أنحاء العالم وأن المرأة لا تزال غير ممثلة بالقدر الكافي في العديد من المهن الثقافية وفي مناصب صنع القرار في المنظمات والصناعات الثقافية على الرغم من أنها تؤدي دوراً هاماً في القطاع الإبداعي. وبغية تعزيز رسم سياسات قائمة

---

٨ انظر الوثيقة الإعلامية DCE/16/10.IGC/INF.10 بشأن "سُبل تعزيز أنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح". وانظر أيضاً http://en.unesco.org/heritage-at-risk/strategy-culture-armed-conflict

على الأدلة، وضع التقرير العالمي مؤشرات أساسية لقياس التقدم، كي يُسترشد بها مستقبلاً لدى رصد كل مجال من هذين المجالين الأساسيين.

٣٨- وفي مجال **الحرية الفنية**، يشير تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ بشأن "الحق في حرية التعبير والإبداع الفنيين"[٩] والتقرير العالمي لاتفاقية عام ٢٠١٥ إلى أن الاعتراف بالحرية الفنية وحمايتها لا يقتصر على الممارسات الإبداعية للفنانين أنفسهم فحسب، بل يشمل أيضاً حقوق جميع المنتجين في مجال الثقافة. وفي هذا السياق ينطوي مفهوم حرية تعبير الفنانين (أو الحرية الفنية) على ضرورة دعمه بسياسات وتدابير تعزز حق الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في إبداع أشكال التعبير الثقافي المتنوعة وإنتاجها وتوزيعها، ومن ذلك مثلاً:

- دعم الإبداع الفني والأجر المنصف؛
- حرية التنقل (تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة)؛
- حرية تأسيس الرابطات (حق الفنانين في تأسيس رابطات مهنية)
- حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين.

٣٩- وقد اضطلعت الأمانة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعدد من الأنشطة في مجال الحرية الفنية وأوضاع الفنانين وهي كالآتي:

- جمع البيانات ورصد الأنشطة المضطلع بها بدعم من حكومة السويد (نشرت النتائج الأولى في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ عن رصد تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥. وستُنشر شواهد جديدة في عام ٢٠١٧)؛
- بناء القدرات في ١٢ بلداً بدعم من حكومة السويد؛
- تقديم المساعدة التقنية في موريشيوس، بالتعاون مع وزارة الثقافة لوضع تشريعات جديدة بشأن أوضاع الفنان (انظر الفقرة ١٨)؛
- التعاون مع الرابطات الدولية للفنانين من أجل رصد تنفيذ توصية عام ١٩٨٠ الخاصة بأوضاع الفنان؛
- التعاون مع شبكات دولية مثل Freemuse و ArtsWatchAfrica وشبكة Arterial ومؤشر الرقابة Index on Censorship والاتحاد الدولي للقلم وفريق عمل الاتحاد الأوروبي للفنون والحقوق والعدالة وغيرها من الشبكات، وجمعها معاً في حلقة عمل من أجل إعداد وحدة تدريبية بشأن الحرية الفنية خلال المؤتمر الذي عقد، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، في جاكارتا بإندونيسيا في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، بدعم من حكومة السويد؛

---

٩ انظر تقرير فريدة شهيد، المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G13/118/44/PDF/G1311844.pdf?OpenElement

- تنظيم برامج للتوعية والترويج بشأن التنوع الإعلامي والحرية الفنية وتنوع أشكال التعبير الثقافي بالتعاون مع قطاع الاتصال والمعلومات وبالاشتراك مع محطات الإذاعة المحلية والمكاتب الميدانية المعنية بمناسبة يوم الإذاعة العالمي (١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧) في رواندا وزمبابوي والسنغال وفيتنام وكوبا وكولومبيا والمغرب ونيجيريا.
- تنظيم مناقشات عامة، بالتعاون مع **مجلس الفنون السويدي واللجنة الوطنية السويدية لليونسكو**، في ستوكهولم في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، بمشاركة بير أولسون فريده، وزير الدولة لدى الوزيرة السويدية للثقافة والديمقراطية، مع التركيز على السياسات الثقافية المعنية بالحرية الفنية وتنقل الفنانين.

٤٠- وعملت الأمانة أيضا مع قطاع الاتصال والمعلومات من أجل تشجيع المناقشات العامة في سياق اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٦. ولهذه الغاية، نظمت اللجنة اجتماعاً موازياً بعنوان "هل تمثل الحرية الفنية تحدياً إنمائياً جديداً؟" شارك فيها وزير التعليم والثقافة في فنلندا ونائب المدير العام للوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية والعديد من الخبراء الذين ساهموا في إعداد التقرير العالمي. وخلصت هذه المناقشة إلى اعتبار الحرية الفنية تحدياً عالمياً ينبغي مراعاته لإقامة مجتمعات ديمقراطية ومستدامة وحديثة. وسبق هذا الاجتماع، كما أُشير إليه في الفقرة ٢١، فعالية أخرى نظمت بشأن "تعزيز الحرية الفنية في العصر الرقمي"، واعتماد إعلان لوزراء الثقافة في بلدان الشمال بشأن "تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والحرية الفنية في العصر الرقمي". واستناداً إلى هذا الإعلان الذي اعتمد في هلسنكي، وبدعم مالي من الحكومة الدنماركية، نظمت الأمانة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٧ (جاكرتا، إندونيسيا، ١-٤ أيار/مايو ٢٠١٧)، اجتماعات مائدة مستديرة مع وزراء الثقافة من جنوب شرق آسيا وفنانين من تلك المنطقة وخبراء دوليين لتبادل الآراء بشأن السياسات والتدابير المتعلقة بالحرية الفنية. وقامت الأمانة أيضاً بالاشتراك مع قطاع الاتصالات والمعلومات في جاكرتا بدعوة رسام من منظمة رسامي كاريكاتير من أجل السلام، للمساعدة في التوعية بالحرية الفنية وحرية تنقل الفنانين. وأخيراً، نشرت الأمانة بتلك المناسبة كتيب إعلامي للتوعية بالحرية الفنية.

٤١- وبغية تعزيز **المساواة بين الجنسين**، أُدرجت مؤشرات أساسية جديدة في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥. وتتعلق هذه المؤشرات على وجه التحديد بالأطر التشريعية القائمة بشأن المساواة بين الجنسين، والسياسات والتدابير الرامية إلى دعم المرأة بوصفها مبدعة ومنتجة للسلع الثقافية، فضلاً عن أنها مشاركة في القطاعين الثقافي والإبداعي. وستساعد هذه المؤشرات الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية على تتبع التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بقضايا الجنسين المنصوص عليها في الاتفاقية. وستنشر بيانات جديدة عن المساواة بين الجنسين في طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير العالمي.

٤٢- وقد اعتمد مؤتمر الأطراف في حزيران/يونيو ٢٠١٥ تعديلات أدخلت على إطار التقارير الدورية الملحق بالمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة ٩ من الاتفاقية، مع إضافة أسئلة محددة بشأن المساواة بين الجنسين. ويتيح هذا التغيير للأمانة تحسين جمع البيانات والممارسات الجيدة، سواء من حيث الكم أو النوع، كي تسترشد بها في أنشطتها ومطبوعاتها وتوجيهاتها بشأن السياسات وبأنشطتها الترويجية. وفي عام ٢٠١٦ أتاحت التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات والمشروعات الممولة من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي استخلاص بيانات ومعلومات محسنة بالفعل، إذ وافق مؤتمر الأطراف

في دورته الرابعة على المبادئ التوجيهية الجديدة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي التي تجيز استخدام موارد الصندوق في تعزيز المساواة بين الجنسين. وجرى تنقيح استمارة الطلب كي تتماشى مع المبادئ التوجيهية الجديدة، مما شجع مقدمي الطلبات على إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في مشروعاتهم. وعلى سبيل التذكير، فإن ٣٠٪ من إجمالي مشروعات الصندوق ترمي إلى تمكين النساء والفتيات وتشجيع مشاركتهن في القطاعين الثقافي والإبداعي. وعلاوة على ذلك، كانت ١٠٠٪ (٦ من ٦) من المشروعات الممولة في إطار الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مراعية للاعتبارات الجنسانية، ونفذت النساء ٥٠٪ منها.

٤٣- وتمكنت الأمانة، وفقاً لاستراتيجيتها العالمية لبناء القدرات، من استكمال واختبار وحدتها التدريبية بشأن رصد السياسات التشاركية وتقديم التقارير الدورية. وقد استخدمت هذه الوحدة المؤلفة من عشر مواد كأداة رئيسية لأنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها في عام ٢٠١٦ في ١٢ بلداً مستفيداً من البلدان المشاركة في مشروع "تعزيز الحريات الأساسية عن طريق تشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي"، وكذلك في إكوادور ومدغشقر وموزمبيق عن طريق مكاتب اليونسكو الميدانية. وفي هذا الصدد، تتناول ست مواد من بين المواد العشر المبادئ الأساسية لحرية التعبير والمساواة بين الجنسين. وإن تعميم قضايا المساواة بين الجنسين من شأنه أن يساعد على تحسين عمليات رسم السياسات ورصدها على الصعيد الوطني بشأن دور المرأة في القطاعين الثقافي والإبداعي.

٤٤- وقامت الأمانة، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية الفرنسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم مناقشات في مقر اليونسكو بشأن "الجرأة على الابتكار: المساواة بين الجنسين والفنون". وقد نوقشت عدة قضايا، بحضور الوزيرة الفرنسية لشؤون الأسرة والأطفال وحقوق المرأة، مثل الحواجز التي تحول دون وصول الفنانات إلى أسواق الفنون على الصعيد الدولي، ومساهمتهن غير المرئية في الابتكارات في عالم الفنون الرقمية، وقدرة الفنون على إزالة التصورات النمطية عن الجنسين، والتحديات الخاصة التي تواجه حرية التعبير الفني بالنسبة إلى المرأة. ومن المتوقع أن تصبح المناقشات بشأن "الجرأة على الابتكار" سمة سنوية تميز الاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

٤٥- ونظمت المكاتب الميدانية أيضاً أنشطة ترويجية للتعريف بالنساء العاملات في الصناعات الثقافية. فعلى سبيل المثال، نظم مكتب داكار بالتعاون مع الاتحاد الدولي للموسيقيين مناقشات بشأن كيفية تحسين ظروف عمل النساء العاملات في قطاع الموسيقى. وعقدت حلقة النقاش هذه في داكار في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وحضرها مشاركون من ثمانية بلدان: بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وأفضت إلى اعتماد إعلان داكار للاعتراف بدور المرأة العاملة في قطاع الموسيقى وحمايتها[١٠]. وتعزز ذلك من خلال المشاركة في "أسبوع المرأة الحضرية" مع فنانات من مغنيات الراب، بمناسبة يوم حرية الإبداع الموسيقي (٣ آذار/مارس ٢٠١٧). وتمثل

---

١٠ http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Dakar/pdf/DeclarationDakarEgaliteHommesFemmesMusique.pdf

هذه الأنشطة خطوة أولى نحو تحقيق أهداف طويلة الأجل لوضع السياسات والتدابير الملائمة من أجل التصدي للتحديات التي تقف أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في الصناعات الثقافية في غرب أفريقيا.

٤٦- وأخيراً، أصبحت ديا خان (النرويج)، منتجة الموسيقى والأفلام الوثائقية التي تحظى بثناء النقاد، والتي عينت رسمياً سفيرة اليونسكو للنوايا الحسنة من أجل دعم عمل المنظمة في مجال الحرية الفنية والإبداع، أول سفيرة تسعى مباشرة لترويج أعمال الاتفاقية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد شاركت ديا خان، المؤيدة لحقوق المرأة وحرية التعبير، في مناقشات سابقة نظمتها الأمانة لتعزيز الحرية الفنية، بما فيها تلك التي نظمت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (مائدة مستديرة بعنوان "الجرأة على الابتكار: المساواة بين الجنسين والفنون")، واليوم العالمي للصحافة ٢٠١٧ (٢-٤ أيار/مايو ٢٠١٧ جاكرتا، إندونيسيا). ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعيين إلى زيادة إبراز عمل اليونسكو واستحداث سبل واعدة للاضطلاع بأنشطة جديدة للتوعية بالاتفاقية.

خامساً – الخلاصة

٤٧- على وجه العموم، استمر التقدم نحو تحقيق النتيجة المنشودة ٦ من الوثيقة ٣٨ م/٥ لفترة العامين ٢٠١٥-٢٠١٧ في مساره الصحيح. فقد صدقت ستة بلدان جديدة على الاتفاقية خلال الفترة التي يشملها التقرير وهي: تيمور – ليشتي (تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٦) وجنوب السودان (آذار/مارس ٢٠١٦) ودومينيكا (آب/أغسطس ٢٠١٥)، وساموا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) وسانت كيتس ونيفيس (نيسان/أبريل ٢٠١٦) وغانا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).

٤٨- وعلى الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد الأثر الكامل للاتفاقية وأعمال الأمانة على مجالات العشرة المحددة في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥، فإن عدة خبراء وصانعي السياسات أشاروا إلى أن إطار رصد الاتفاقية يمثل أداة لرسم أو إعادة رسم سياساتها الثقافية الحالية. ويؤكد ذلك أهمية الاتفاقية وملاءمتها بوصفها معاهدة دولية تقدم إطاراً للسياسات الخاصة بإدارة الثقافة. وللاتفاقية أيضاً تأثير على صياغة برنامج اليونسكو في المستقبل كما ورد بيانه في الوثيقة ٣٩م/٥، من حيث النتائج المنشودة ومؤشرات الأداء الخاصة بقطاع الثقافة التي أصبح فيها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحرية الفنية وأوضاع الفنان والمساواة بين الجنسين لتمكين المرأة بوصفها مبدعة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية، من الأولويات المعترف بها صراحة. ويشمل ذلك عمليات التقييم المقبلة للسياسات والتدابير الثقافية الرامية إلى تعزيز وحماية أوضاع الفنانين والحرية الفنية، بما في ذلك في حالات الطوارئ، واستهلال دراسة استقصائية عالمية عن السياسات التي تعترف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين، بما في ذلك في حالات الطوارئ، وتقديمها إلى المؤتمر العام في دورته الأربعين.

٤٩- وتواصل الأمانة تحسين نظامها الخاص بإدارة المعارف ومنصتها على الإنترنت لدعم أنشطة التوعية من أجل تيسير تبادل المعلومات والمعارف بشأن الاتفاقية. وتأييداً لذلك جرى إعارة خبير مشارك إلى أمانة الاتفاقية حتى نهاية عام ٢٠١٧، بتمويل من حكومة إيطاليا. وبفضل هذا الدعم، بُذلت جهود كبيرة لزيادة إبراز أنشطة الأمانة في وسائل الإعلام وعلى

شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وقد بلغ مجموع المستخدمين المنفردين الجدد للموقع الإلكتروني للاتفاقية ٨٢٣ ٢٥٣ مستخدماً خلال الفترة من حزيران/يونيو ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، زاروا حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ ١ صفحة. وقد نشرت ١٧٠ قصة جديدة باللغتين الإنجليزية والفرنسية على الشبكة، وجرى تحميل ٢٠٠ ملف جديد من ملفات الوسائط و٣٠٠ وثيقة. وأُقيمت شراكات مع وكالات إعلامية مثل رويترز ونيويورك تايمز وهافينغتون بوست للمساعدة على نشر القصص على نطاق أوسع عن طريق الإنترنت. وقدمت تغطية إضافية للأنشطة الوطنية الخاصة ببناء القدرات عبر العديد من الوسائل الإعلامية المحلية والدولية. وبالتالي، نشرت المصادر الإعلامية أكثر من ٣٠٠ مقالة عن المبادرات التي اتخذتها الأمانة. وأخيراً، تقوم الأمانة بإعداد استراتيجية اتصال شاملة لتوسيع نطاق إشعاعها وتأثيرها وفعاليتها.

٥٠- وعلى الرغم من كل ما أحرز من تقدم، فإن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية وتأمين الخبرة المطلوبة كي يتسنى للهيئتين الرئاسيتين تحديد الأولويات القائمة والجديدة، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بأنشطة بناء القدرات وإدارة المعارف وذلك لتنفيذ الاتفاقية، فضلاً عن تعبئة الموارد اللازمة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وينبغي مراعاة هذه التحديات وتقديم الدعم اللازم للأمانة لدى الاضطلاع بالأنشطة الجديدة الرامية إلى وضع خطة عمل لفترة الأعوام الأربعة (٢٠١٨-٢٠٢١) من خلال قرارات مؤتمر الأطراف في دورته العادية السادسة واللجنة في دورتيها الحادية عشرة والثانية عشرة.

٥١- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار 6.CP 7

إن مؤتمر الأطراف،

١ - *وقد درس* الوثيقة DCE/17/6.CP/7 وملاحقها فضلاً عن الوثيقة الإعلامية DCE/17/6.CP/INF.5،

٢ - *يحيط علماً* بتقرير الأمانة عن أنشطتها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧؛

٣ - *ويدعو* كل طرف إلى تحديد أنسب آلية لدعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة في المقر وفي المكاتب الميدانية؛

٤ - *ويشجع* الأطراف على تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ برنامج الإدارة الخاص بتيمية القدرات والنظام العالمي لإدارة المعارف ودعم تعزيز قدرات الأمانة من خلال تعيين خبير شريك أو منتدب للعمل على تنفيذ الاتفاقية؛

٥ - *ويطلب* من الأمانة أن تقدم إليه في دورته السابعة تقريراً عن أنشطتها في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

الملحق الأول

الوثيقة ٣٨م/٥ المعتمدة ومحور العمل ٢ النتيجة المنشودة ٦: رصد التقدم المحرز

حزيران/يونيو ٢٠١٥ – حزيران/يونيو ٢٠١٧

النتيجة المنشودة ٦: تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها لوضع سياسات وتدابير من أجل النهوض بتنوع أشكال التعبير الثقافي عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ تنفيذاً فعالاً

مؤشرات الأداء	الغايات/مؤشرات القياس	النواتج
ممارسة الهيئتين الرئاسيتين لاتفاقية عام ٢٠٠٥ إدارة سليمة، من خلال التنظيم الفعال لاجتماعات نظامية	تنظيم مؤتمر الدول الأطراف [٢] واجتماعي اللجنة الدولية الحكومية [٢]	الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف (٢٠١٥): ١٥ وثيقة عمل (إنجليزية/فرنسية/إسبانية/عربية/ روسية/صينية) وتسعة وثائق إعلامية (إنجليزية/فرنسية). اجتماع المجلس الدولي الحكومي التاسع (٢٠١٥): ١٢ وثيقة عمل و٦ وثائق إعلامية (إنجليزية/فرنسية). اجتماع المجلس الدولي الحكومي العاشر (٢٠١٦): ١٢ وثيقة عمل و٦ وثائق إعلامية (إنجليزية/فرنسية). الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف (٢٠١٧): ١٣ وثيقة عمل (إنجليزية/فرنسية/إسبانية/عربية/روسية/صينية) وسبعة وثائق إعلامية (إنجليزية/فرنسية). تنظيم ٣ دورات لتبادل الآراء تقديم ٤ تقارير لتقييم أداء الأمانة
وضع السياسات الوطنية واتخاذ التدابير وتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية للنهوض بتنوع أشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك الممتلكات والخدمات والأنشطة الثقافية	وضع سياسات أو تعديلها وتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية في ١٠ دول اضطلاع ٨ بلدان، على أساس رائد، باستخدام ٣ وحدات	حصول ٣٤ دولة على المساعدة التقنية على المستوى القطري (إثيوبيا وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأوزبكستان وأوغندا وباكستان وبربادوس وبوركينا فاسو وترينيداد وتوباغو وتوغو وتونس وجامايكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي

مؤشرات الأداء	الغايات/مؤشرات القياس	النواتج
	تدريبية لزيادة التوعية بشأن الاتفاقية، وبوضع سياسات بشأن الإبداع تمهيداً لإعداد تقاريرها المرحلية	ورواندا وزمبابوي وساموا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين والسنغال وغيانا وغينيا وفيتنام وكمبوديا وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا والمغرب ومنغوليا وموريشيوس وموزمبيق ونيجيريا). واستخدمت وحدات تدريبية في ٣٤ بلداً على أساس رائد.
معالجة ما يُقدّم من طلبات المساعدة الدولية وتنفيذ المشروعات تنفيذاً فعالاً ورصدها بفعالية (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي)	معالجة ٢٠٠ طلب مساعدة دولية وتنفيذ ورصد ٤٠ مشروعاً	معالجة ٢١٧ طلباً للحصول على دعم من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي تنفيذ ٧٧ مشروعاً رصد ١٣ مشروعاً من المشروعات الجاري تنفيذها
عدد ما يتم معالجته وتحليله على يد الأمانة وتنظر فيه الهيئتان الرئاسيتان من تقارير دورية تقدمها الأطراف كل أربعة أعوام بشأن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وعدد التقارير التي تتناول قضايا الجنسين.	معالجة وتحليل ٧٠ تقريراً و٥٠ ممارسة فضلى ونشرها، على أن تعزز ٢٠٪ منها مشاركة النساء في إعداد السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها ونشرها.	تقديم ٤١ تقريراً ٣٣ ممارسة فضلى
زيادة عدد الأطراف في الاتفاقية	تمت ٨ عمليات تصديق جديدة، ٤ منها من المناطق الممثلة دون النصاب	٦ أطراف جديدة (تيمور – ليشتي ودومينيكا وجنوب السودان وساموا وغانا وسانت كيتس ونيفيس)، ٢ منها من المناطق الممثلة دون النصاب.
عدد الأطراف المعنية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية من خلال الإسهام بتزويد نظام إدارة المعارف بالمعلومات	مساهمة ٤٠ طرفاً معنياً ٥٠ صفحة مخصصة لتوفير معلومات من أجل دعم أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك أنشطة صنع السياسات، ووضع الأدوات والمنهجيات.	مساهمة ٤٣ طرفاً معنياً من المجتمع المدني في إدارة المعارف. تحميل ١٧٠ قصة جديدة و٢٠٠ ملف جديد من ملفات الوسائط لتوفير معلومات من أجل دعم أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك أنشطة صنع السياسات، ووضع الأدوات والمنهجيات.
عدد المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تسهم في تنفيذ البرامج	إقامة شراكتين رسميتين أو تجديدهما	إقامة ٤ شراكات – جامعة لافال (كرسي اليونسكو الجامعي لتنوع أشكال التعبير الثقافي كيبيك، بكندا).

مؤشرات الأداء	الغايات/مؤشرات القياس	النواتج
	مشاركة ١٠ من منظمات المجتمع المدني في آليات إدارة الاتفاقية	– جامعة هيلدسهايم (كرسي اليونسكو الجامعي للسياسات الثقافية المعنية بالفنون لأغراض التنمية، هيلدسهايم، بألمانيا). – المركز الدولي للإبداع والتنمية المستدامة (مركز من الفئة ٢، الصين). – الاتحاد الدولي لمجالس الفنون ووكالات الثقافة. تشارك ٣٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني بانتظام في اجتماعات الهيئتين الرئاسيتين.

الملحق الثاني

الهيئتان الرئاسيتان في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الاجتماعات النظامية بالأرقام (٢٠١٥–٢٠١٧)

الدورة	الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف (حزيران/يونيو ٢٠١٥)	اجتماع المجلس الدولي الحكومي التاسع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	اجتماع المجلس الدولي الحكومي العاشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)	الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف (حزيران/يونيو ٢٠١٧)
العدد الإجمالي للأطراف	١٣٩	١٤٠	١٤٤	١٤٥
العدد الإجمالي للدول الأعضاء المشاركة (من الأطراف وغير الأطراف) والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية	٩٥ طرفاً ٩ مشاركين غير أطراف ٤ منظمات دولية حكومية ٩ منظمات غير حكومية	٢٣ عضواً من أعضاء اللجنة ٦٨ طرفاً من الأطراف غير الأعضاء في اللجنة ٧ مشاركين غير أطراف ٨ منظمات دولية حكومية ٢٦ منظمة غير حكومية	٢٢ عضواً من أعضاء اللجنة ٤٦ طرفاً من الأطراف غير الأعضاء في اللجنة ٤ مشاركين غير أطراف ٢ من المنظمات الدولية الحكومية ٣٩ منظمة غير حكومية	سيحدد لاحقاً
عدد الأفراد المسجلين في كل اجتماع	٢٧٩	٢٥٣	٢٤٦	سيحدد لاحقاً
مدة الدورة الواحدة (بالساعات)	٦ ساعات/يوم × ٣ أيام = ١٨ ساعة	٦ ساعات/يوم × ٣ أيام = ١٨ ساعة	٦ ساعات/يوم × ٣ أيام = ١٨ ساعة + دورة مسائية مدتها ساعتين إضافيتين = ٢٠ ساعة	٦ ساعات/يوم × ٣ أيام = ١٨ ساعة
عدد الدورات التي نظمت لتبادل الآراء	٢	١	١	١
عدد اللغات (ترجمة الوثائق والترجمة الفورية)	٦	٢	٢	٦

عدد بنود جدول الأعمال	١٦	١٢	١٢	١٣
متوسط عدد صفحات وثائق العمل والوثائق الإعلامية التي أنتجتها الأمانة ووزعتها في كل دورة	٢٣٠٤	٦٣١	٤٩١	سيحدد لاحقاً

الملحق الثالث

إسهام اتفاقية عام ٢٠٠٥ في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

أهداف التنمية المستدامة	الغايات المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥	أهداف الاتفاقية	طرائق التدخل[١١]	أمثلة عن تدخل أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥
هدف التنمية المستدامة ٤– ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	٤–٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠	الهدف ٣– إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة	تقديم الدعم المالي المباشر (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي) والمساعدة التقنية لإدراج الثقافة في نظم التعليم في البلدان النامية، فضلاً عن التدريب التقني لبناء المهارات الملائمة اللازمة للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة في مجال الصناعات الثقافية في البلدان النامية.	منح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي مساعدة مالية إلى مسرح أرجنتينو الذي قدم تدريبا مهنيا إلى ٦١٠ من الشباب والكبار العاطلين عن العمل في مجال إدارة المسرح والتخصصات الأخرى لفنون الأداء في الأرجنتين. وبفضل هذا المشروع، تمكن الطلاب الذين كانوا عاطلين عن العمل من الحصول على وظائف ومباشرة الأعمال الحرة، وإنشاء منظمات غير حكومية مثل منظمة المينارا، وشركات مثل مجلة بوم أرتس. http://en.unesco.org/creativity/node/3607

[١١] تشمل طرائق التدخل ما يلي: **الدعم المالي المباشر** من خلال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (عن طريق مساهمات من ٤٠ بلداً) و**الدعم غير المالي** من خلال الخبرة المقدمة عن طريق برنامج الأمانة لتنمية القدرات الذي تموله إسبانيا وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد والاتحاد الأوروبي.

أهداف التنمية المستدامة	الغايات المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥	أهداف الاتفاقية	طرائق التدخل[١١]	أمثلة عن تدخل أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥
هدف التنمية المستدامة ٥– تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	٥–جـ اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	الهدف ٤– تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية	تقديم الدعم المالي المباشر (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي) والمساعدة التقنية لدعم الأطراف في وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها مبدعة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية. ويتبادل الأطراف، من خلال إطار إعداد التقارير الدورية، معلومات عن السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترد هذه المعلومات في التقرير العالمي لرصد تنفيذ الاتفاقية وفي قائمته لأفضل الممارسات.	ويدعم المشروع الذي مولته الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية ١٢ بلداً نامياً لوضع نظام من أجل جمع بيانات عن المساواة بين الجنسين في قطاع الثقافة. وسيتيح ذلك اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ، تُعد بطريقة تشاركية وقائمة على الأدلة وشفافة. http://en.unesco.org/creativity/capacity-building/programmes/policy-monitoring
هدف التنمية المستدامة ٨– تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	٨–٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	الهدف ٣– إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة	تقديم الدعم المالي المباشر (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي) والمساعدة التقنية لدعم الأطراف في وضع وتنفيذ خطط وسياسات تنموية وطنية تدعم إيجاد فرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار. ويتبادل الأطراف، من خلال إطار إعداد التقارير الدورية، معلومات عن الخطط والسياسات التي تدعم إيجاد فرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار. وترد هذه	ساعد مشروع المساعدة التقنية المشترك بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي فيتنام على وضع "استراتيجية وطنية لتنمية الصناعات الإبداعية في فيتنام حتى عام ٢٠٢٠، ورؤية فيتنام لعام ٢٠٣٠" وخطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى دعم الأنشطة الثقافية الإنتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار عن طريق الصناعات الثقافية. ومن المتوقع أن تشجع فيتنام، من خلال تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل، النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام من خلال إنشاء قوة عاملة تمتاز بالمهنية وروح المبادرة والمهارات العالية تعمل في قطاع الثقافة، وإقامة مجموعة من المؤسسات والمنظمات الثقافية الإبداعية والنابضة

أهداف التنمية المستدامة	الغايات المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥	أهداف الاتفاقية	طرائق التدخل[١١]	أمثلة عن تدخل أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥
			المعلومات في التقرير العالمي لرصد تنفيذ الاتفاقية وفي قائمته لأفضل الممارسات.	بالحياة، لا سيما من خلال الأنشطة الشبكية، وتطوير نماذج استثمارية جديدة للصناعات الثقافية. http://en.unesco.org/creativity/capacity-building/programmes/field-activities/viet-nam
	٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.	الهدف ٢- تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة.	تقديم المساعدة التقنية لدعم جهود الأطراف الرامية إلى إدراج المعاملات التفضيلية في اتفاقاتها التجارية وغيرها من الاتفاقات والسياسات الاستثمارية لتيسير التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية بما يؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع.	يقدم برنامج منح اليونسكو – آشبرغ الجديد المساعدة التقنية لدعم جهود الأطراف الرامية إلى إدراج تدابير المعاملة التفضيلية لتيسير التدفق المتوازن للسلع والخدمات الثقافية. وسيُنفذ البرنامج في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.
هدف التنمية المستدامة ١٠- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	الهدف ٢- تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	تقديم المساعدة التقنية لدعم جهود الأطراف الرامية إلى إدراج مبادئ المعاملات التفضيلية في اتفاقاتها التجارية وغيرها من الاتفاقات الاستثمارية لتيسير التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وتنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في جميع أنحاء العالم.	يقدم برنامج منح اليونسكو – آشبرغ الجديد المساعدة التقنية لدعم جهود الأطراف الرامية إلى إدراج تدابير المعاملة التفضيلية لتيسير التدفق المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وتشجيع تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في بلدان الجنوب. وسيُنفذ البرنامج في الفترة من نهاية عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

أهداف التنمية المستدامة	الغايات المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥	أهداف الاتفاقية	طرائق التدخل[١١]	أمثلة عن تدخل أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥
هدف التنمية المستدامة ١٦– التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	١٦–٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	الهدف ١– دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة	تقديم الدعم المالي المباشر (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي) والمساعدة التقنية لإعداد وتنفيذ نظم الإدارة المستنيرة والشفافة والتشاركية في مجال الثقافة. يتبادل الأطراف، من خلال إطار إعداد التقارير الدورية، معلومات عن مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات وتنفيذها. وترد هذه المعلومات في التقرير العالمي لرصد تنفيذ الاتفاقية وفي قائمته لأفضل الممارسات.	منح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي مساعدة مالية لمنظمة زيمكوبي، وهي منظمة غير حكومية في زمبابوي، تقوم بتحديد الثغرات الموجودة في التشريعات الخاصة بحقوق المؤلف والتحديات التي تواجهها الأطراف المعنية بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأكاديميون والفنانون والمجتمع المدني. وبناءً على هذه المداولات، قدمت توصيات لتعزيز حماية أصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ. وقد أُعدت استراتيجية وطنية بشأن حقوق المؤلف واعتمدت، وأُنشئت منصة يمكن من خلالها استعراض الاستراتيجية على نحو منتظم. http://en.unesco.org/creativity/node/3654
	١٦–١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	الهدف ٤– تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية	إعداد مواد للاتصال وبناء القدرات في مجال الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير الفني، وهي مواد ضرورية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، بما فيها الحرية الفنية. وقد أُعدت للتوعية بالتدخلات الجارية على المستوى القطري ودعمها. إعداد مؤشرات لرصد السياسات الرامية إلى تعزيز الحرية الفنية وحمايتها. وقد نشرت النتائج في التقرير العالمي لرصد تنفيذ الاتفاقية وسترد في قائمته لأفضل الممارسات.	أعدت اليونسكو، عن طريق المشروع الذي مولته الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، نموذجاً تدريبياً مؤلفاً من ٣٠٠ صفحة، تشدد فيه على أهمية ضمان الحريات الأساسية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، حرية التعبير الفني وذلك لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتستخدم هذه الوحدة التدريبية في حلقات العمل التي تقودها اليونسكو، الرامية إلى بناء القدرات من أجل مساعدة الأطراف على كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بقطاع الثقافة وحماية الحريات الأساسية، ولا سيما حريات الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة بغرض تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

أهداف التنمية المستدامة	الغايات المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥	أهداف الاتفاقية	طرائق التدخل[١١]	أمثلة عن تدخل أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥
				وأعدت اليونسكو أيضاً، عن طريق المشروع الذي مولته الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، إطاراً شاملاً لرصد تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥، يشمل ثلاثة مؤشرات أساسية ووسائل التحقق المرتبطة بها لرصد السياسات التي تعزز الحرية الفنية وتحميها. http://en.unesco.org/creativity/global-report-2015
هدف التنمية المستدامة ١٧– تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	١٩-١٧ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	الهدف ٣– إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة	تنفيذ مؤشرات التقدم المحرز/التأثير بشأن الثقافة والتنمية في سياق الاتفاقية، بما في ذلك المساعدة التقنية المقدمة لدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية. وستنشر النتائج في التقرير العالمي لرصد تنفيذ الاتفاقية وفي قائمته لأفضل الممارسات.	ويجري حالياً تنفيذ مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية في ٨ بلدان (أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي وجورجيا وصربيا وكرواتيا وكوت ديفوار)، وهي مؤشرات تولد حقائق وأرقام تبين مساهمة الثقافة على نحو متعدد الأبعاد في تحقيق التنمية، وقد استرشد بها لتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعمل مكتب اليونسكو الميداني في المكسيك أيضاً على تكييف تلك المنهجية على الصعيد المحلي وتنفيذها في عدة مدن في البلد، بما فيها مدينة غيريرو التي نشرت النتائج التي أحرزت فيها في حزيران/يونيو ٢٠١٦. http://en.unesco.org/creativity/cdis